التقرير السنوي للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لسنة 2023 حول النفاذ إلى المعلومة

يندرج إعداد التقرير السنوي حول النفاذ إلى المعلومة في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 34 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

ويتضمّن هذا التقرير تلخيصا لما تمّ إنجازه بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في مجال تكريس حقّ النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2023.

وقد تمحورت أبرز الإجراءات ذات العلاقة بتكريس مقتضيات حق النفاذ إلى المعلومة حول ما يلي:

I. **تحيين مقرّري المكلّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه.**
II. **تطوير موقع الواب الخاص بالهيئة مع تطوير قاعدة بيانات الموقع.**
III. **المعطيات الإحصائية الخاصّة بنشاط الهيئة على مستوى تنسيق برامج التدخّل ومتابعة تنفيذها**
IV. **المعطيات الإحصائية الخاصة بنشاط الهيئة على مستوى متابعة نتائج التقارير الرقابية**
V. **التسيير الإداري والمالي للهيئة**
VI. **الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة.**

I. تحيين مقرّري المكلّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه:

تولّت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية إجراء تحيين تمّ بمقتضاه تعيين كلّ من السيد ماجد دربال مكلّفا بالنفاذ إلى المعلومة بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية إبتداء من يوم 09 جانفي2023، **(المقرّر عدد 2023/04 بتاريخ 09 جانفي 2023)** وكذلك تعيين السيد منير عدالة نائبا له **(المقرّر عدد2023/05 بتاريخ 09 جانفي2023)**.

II. تطوير موقع الواب الخاص بالهيئة مع تطوير قاعدة بيانات الموقع .

تعمل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية على تطوير قاعدة بيانات موقع الواب الخاصّ بها، كما تحرص على تحيين جلّ المعطيات الخاصّة بها ووضعها على ذمّة العموم في شكل قابل للاستعمال وذلك خاصّة فيما يتعلّق بـ:

- **الإطار القانوني المنظّم لسير عمل الهيئة وضبط تنظيمها الإداري والمالي:**

تتولّى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية نشر النصوص الترتيبية ذات العلاقة بمهامها وذلك في الخانة المخصّصة للإطار القانوني على الموقع الرسمي للواب، كما تُولى أيضا إهتماما كبيرا بمسألة تحيين هاته النصوص الصادرة حديثا والراجعة إليها بالنظر، ويتجسّد هذا من خلال نشر الأمر عدد 297 لسنة 2023 المؤرخ في 25 أفريل 2023 المتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وبسير عملها والذي ألغى في فصله عدد 29 العمل بأحكام الأمر عدد 906 لسنة 1993مؤرخ في 19 أفريل 1993 المتعلّق بالهيئة.

قانون عدد 50-93 المؤرخ في 03 ماي 1993 المتعلق بالهيئة العليا للرقابة الادارية والمالية

أمر عدد 297 لسنة 2023 مؤرّخ في 25 أفريل 2023 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وبسير عملها

أمر حكومي عدد 375 لسنة 2020 مؤرخ في 29 جوان 2020 يتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها.

منشور عدد 26 لسنة 2017 مؤرخ في 25 سبتمبر 2017 حول تنفيذ تقارير الرقابة والتفقد

• التقارير السنوية للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية:

توّلت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية نشر التقارير السنوية لنشاطها من سنة 2011 إلى غاية سنة 2021 في صيغة (PDF) قابلة للتحميل، وفي هـذا الإطار قامت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال سنة 2023 بنشر تقريرها السنوي الثامن والعشرون والذي يتضمّن ملخّصا لنشاطها خلال كامل سنة 2022 على موقعه الرسمي مرفوقا **بالملخّص التأليفي للتقرير** .

التقرير السنوي الثامن والعشرون (2022)	التقرير السنوي الواحد والعشرون(2013)
الملخص التأليفي للتقرير السنوي الثامن والعشرون(2022)	التقرير السنوي العشرون(2012)
التقرير السنوي السابع والعشرون(2020-2021)	التقرير السنوي التاسع عشر(2011)
ا لملخص التأليفي للتقرير السنوي السابع والعشرون(2020-2021)	
التقرير السنوي السادس والعشرون(2019-2020)	
التقرير السنوي الخامس واالعشرون(2018)	
التقرير السنوي الرابع والعشرون (2016-2017)	
التقرير السنوي الثالث والعشرون(2015)	
التقرير السنوي الثاني والعشرون(2014)	

- **الدراسات والأدلة:**

تولّت الهيئة نشر جميع الدراسات والأدلة التي أصدرتها خلال السنوات الأخيرة من عملها والتي تتمثّل بالخصوص فيما يلي:

- دليل الممارسات الجيدة في نشر التقارير الرقابية.
- الدليل المنهجي للمتفقّد الإداري والمالي في تونس.
- دليل الممارسات الفضلى من أجل حوكمة أفضل للمؤسسات والمنشآت العمومية (باللغة الفرنسية).
- دراسة خصوصية تهمّ العشرة أخطاء أكثر شيوعا في مجال التصرّف العمومي.
- دليل المتصرف العمومي من أجل إجتناب أخطاء التصرّف.

- **الميزانية المرصودة للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية سنة 2023 وتفصيلها:**

- **ميزانية سنة 2023**

a) **الاعتمادات المرسمة لفائدة الهيئة العليا بعنوان القسم الأول: نفقات التأجير(1.503.000 د. ت)**

الفصل	الفقرة	البيان	المبلغ
91101	2201	المرتب الأساسي والتدرج	228.800
	2202	المنح الخصوصي القارة	788.000
	2203	المنح المرتبطة بالوظيفة	164.000
	2204	المنح الخصوصية المتغيرة	5.200
	2205	منحة الإنتاج	30.000
	2206	منحة الساعات الإضافية	13.000
	2213	المنح العائلية	4.000
	2214	المساهمات المحمولة على المشغل	230.000
91124	2201	تأجير الأعوان المتعاقدون	40.000
		المجموع	1.503.000

b) الاعتمادات المرسمة لفائدة الهيئة العليا بعنوان القسم الثاني: نفقات التسيير(310.000 د. ت)

الفصل	البيان	المبلغ
91201	استهلاك الماء والكهرباء و الهاتف	31.100
	الإقتناءات	124.750
	التعهد والصيانة والنظافة	31.300
	لوازم المكاتب والمطبوعات والتوثيق والإعلام	36.700
	مصاريف الإعلامية واستغلال المنظومات والاشتراك بشبكة الأنترانت	29.050
	مصاريف المهمات والاستقبالات والنقل والإكساء	15.900
	الندوات والتكوين والرسكلة	32.500
	نفقات مختلفة	8.700
	المجموع	**310.000**

c) الاعتمادات المرسمة لفائدة الهيئة العليا بعنوان القسم الثالث: نفقات التدخلات (15.000 د. ت)

الفصل	البيان	المبلغ
91302	تدخلات لفائدة تعاونيات خصوصية	15.000

d) توزيع ميزانية سنة 2023 حسب الأقسام

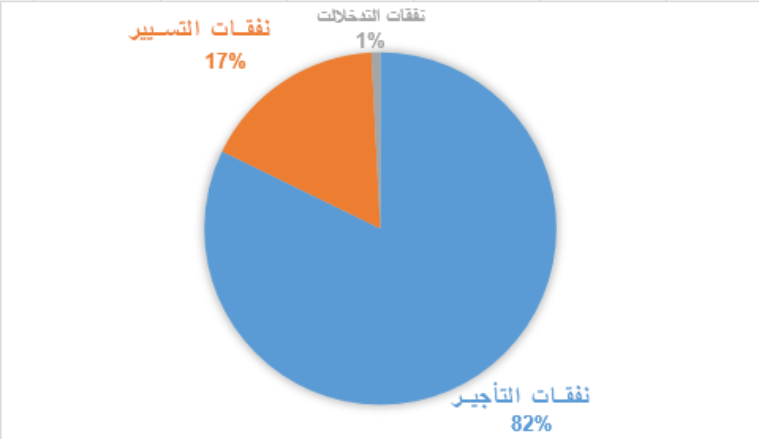

e) تطور النفقات من سنة 2010 إلى سنة 2023

بيان النفقة	نفقات التأجير				نفقات التسيير		نفقات التدخلات		المجموع	
	الأعوان القارون		الأعوان المتعاقدون							
السنة	المبلغ	نسبة التطور	المبلغ	نسبة التطور	المبلغ	نسبة التطور	المبلغ	نسبة التطور	المبلغ	نسبة التطور
2010	413 640		6 134		127 588		0		547 362	
2011	410 293	-0.81%	3 976	-35.18%	114 954	-9.90%	0		529 223	**-3.31%**
2012	444 671	8.38%	18 961	376.89%	120 780	5.07%	0		584 412	**10.43%**
2013	528 199	18.78%	0		146 019	20.90%	4 000		678 218	**16.05%**
2014	508 748	-3.68%	12 356		155 897	6.76%	0		677 001	**-0.18%**
2015	623 051	22.47%	28 496	130.62%	146 464	-6.05%	0		798 011	**17.87%**
2016	667 387	7.12%	22 781	-20.06%	176 175	20.29%	11 500		877 843	**10.00%**
2017	702 927	5.33%	27 243	19.59%	199 007	12.96%	10 400	-9.57%	939 577	**7.03%**
2018	643 436	-8.46%	40 996	50.48%	137 394	-30.96%	9 200	-11.54%	831 026	**-11.55%**
2019	795 644	23.66%	44 994	9.75%	204 108	48.56%	9 850	7.07%	1054 596	**26.90%**
2020	945 436	18.83%	56 547	25.68%	187 544	-8.12%	0		1189 527	**12.79%**
2021	1188 498	25.71%	50 977	-9.85%	228 901	22.05%	9 438		1477 814	**24.24%**
2022	1257 733	5.83%	40 873	-19.82%	253 308	10.66%	12 100	28.21%	1564 014	**5.83%**
2023	1206 360	-4.08%	41 736	2.11%	256 202	1.14%	0		1504 298	**-3.82%**

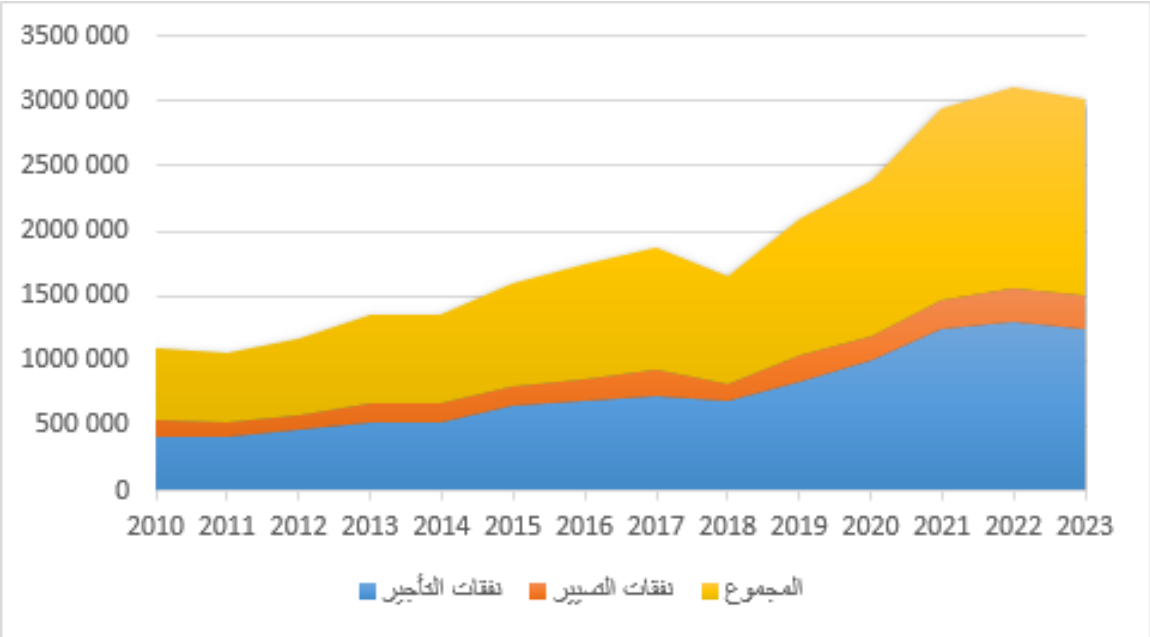

III. المعطيات الإحصائية الخاصّة بنشاط الهيئة على مستوى تنسيق برامج التدخّل ومتابعة تنفيذها:

تنفيذا لأحكام الفصل الثاني من القانون عدد 50 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 المتعلق بالهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، تتولّى الهيئة بتنسيق برامج تدخل هياكل الرقابة العامة لمصالح الدولة والمنشآت العمومية.

وفي هذا الإطار، حرصت الهيئة بالتنسيق مع رؤساء هيئات الرقابة العامة ، وعلى ضوء برنامج التدخل السنوي لمحكمة المحاسبات، على ضبط برنامج تدخل هيئات الرقابة العامة بعنوان سنة 2022 بما يضمن :

- تفادي حالات ازدواجية البرمجة والتداخل على مستوى الإنجاز.
- الحرص أكثر ما يمكن على إيجاد تكامل في عمليات الرقابة والتفقد وترشيد المهام الرقابية وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية.
- إمكانية القيام بمهمات رقابية مشتركة بما من شأنه تطوير نجاعة التدخّل الرقابي وتسريع إنجاز المهام.

- ضمان تنوّع البرنامج العام السنوي لتدخل هياكل الرقابة العامة والتفقد ليشمل مختلف المصالح المركزية والجهوية والمؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمات العمومية والجمعيات والجامعات الرياضية والتعاونيات والمراكز الفنية والمجامع المهنية والهياكل الأخرى غير المصنّفة.
- التثبت من إدراج مهام تشمل التدقيق في برامج وسياسات عمومية مختلفة مع الأخذ بعين الاعتبار للأولويات القطاعية.

وتسعى الهيئة حاليا، في إطار مشروع تطوير منظومة الرقابة والتفقد والتدقيق في القطاع العمومي، إلى العمل على تطوير وظيفة التنسيق والارتقاء بها نحو المعايير الدولية المعتمدة والممارسات الفضلى من خلال اعتماد مقاربة جديدة ترتكز على تحديد أولويات البرمجة والتدخل حسب خارطة مخاطر وطنية.

ويقتضي إعتماد هذه المقاربة في مرحلة أولى، إرساء "مركزية مخاطر" من خلال تجميع التقارير الرقابية وطنيا ومعالجة المعطيات المضمنة بها وضبط قائمة في اهم المخاطر في مختلف المجالات والهياكل وتقييمها من أجل توجيه تدخلات الهياكل الرقابية نحو مواقع المخاطر في التصرف العمومي وتحديد أولويات التدخّل، كما يقتضي إعتماد هذه المقاربة تدعيم أعمال الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي بما يحقّق نجاعة الوظيفة الرقابية ويساهم في تطوير أدائها.

كما حرصت الهيئة من جهة أخرى، على متابعة تنفيذ برنامج التدخل العام لهيئات الرقابة العامة، كمتابعة برامج تدخل التفقديات العامة الوزارية بعنوان سنة 2022 وتقييم مستوى تنفيذها .

❖برنامج تدخل هيئات الرقابة العامة لسنة 2022 ومتابعة تنفيذه

1- حول ضبط برنامج التدخل لسنة 2022

تولت الهيئة بالتنسيق مع رؤساء هيئات الرقابة العامة، وعلى ضوء البرنامج السنوي لتدخل محكمة المحاسبات، تجميع مختلف برامج التدخل السنوية لهيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية برئاسة الحكومة وهيئة الرقابة العامة للمالية بوزارة المالية

وهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشـــؤون العقارية بوزارة أملاك الدولة والشـــؤون العقارية المصـــادق عليها من قبل ســـلط الإشراف، ثم عقد جلسـة عمل مع رؤسـاء هيئات الرقابة العامة من أجل تنسـيق تدخلات الهيئات الرقابية المعنية وضـبط برنامج التدخل السنوي العام لسنة 2022.

وقد اشـتمل البرنامج السـنوي العام للرقابة لسـنة 2022 على43 مهمة رقابية وذلك دون احتسـاب المهام الجاري تنفيذها بتاريخ 02 جانفي 2022 و67 مهمة تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية مبرمجة من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية.

وقد توزعت التدخلات المبرمجة بعنوان سنة 2022 بين الهيئات الرقابية العامة حسب طبيعة الهياكل الخاضعة للرقابة كما يبرزه الجدول التالي:

توزيع برنامج التدخل بعنوان سنة 2022 حسب طبيعة الهياكل الخاضعة للرقابة					
هيئات الرقابة العامة	المصالح المركزية والجهوية والمؤسسات العمومية الإدارية	الجماعات المحلية	المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمات العمومية	الجمعيات والهيئات والهياكل غير المصنّفة	مهام التدقيق والرقابة والتقييم المبرمجة بعنوان سنة 2022
هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	2	2	7	7	18
هيئة الرقابة العامة للمالية(*)	5	0	5	4	14
هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	3	0	4	4	11
المهام الرقابية المبرمجة بعنوان سنة 2022 (*)	10	2	16	15	43
توزيع المهام الرقابية حسب الهياكل (النسبة %)	23	5	37	35	100

(*): دون احتساب المهام الجاري تنفيذها و67 مهمة تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية مبرمجة من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية.

وتمثل المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمات العمومية نسبة 37 % من مجموع مهام التدقيق والرقابة والتقييم المبرمجة بعنوان سنة 2022، وهي النسبة الأعلى مقارنة ببقية الهياكل الخاضعة للرقابة ، باعتبار دورها الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على التوازنات المالية للدولة وتنفيذ السياسات العمومية.

كما تمثل أيضا الجمعيات والهيئات والهياكل الأخرى غير المصنفة نسبة هامة (35 %)ضمن البرمجة السنوية لمهام التدقيق والرقابة، مع إيلاء أهمية خاصة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بها ، من أجل تعزيز حوكمتها وتعديل الإجراءات المعتمدة بها عند الاقتضاء على ضوء مخرجات المهام الرقابية.

وبيّن الرسم البياني التالي توزيع البرنامج العام للرقابة لسنة 2022، حسب طبيعة الهياكل الخاضعة للرقابة:

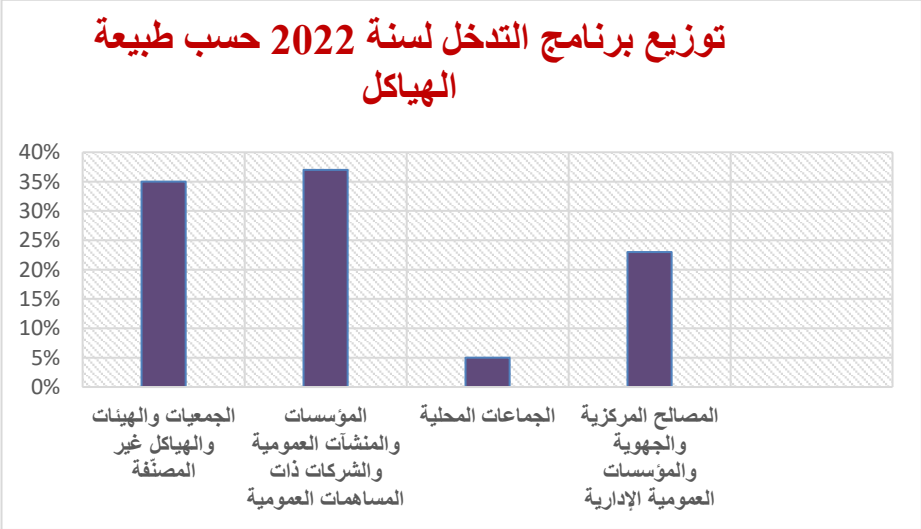

أمّا على مستوى **طبيعة المهام** المبرمجة بعنوان سنة 2022، فقد تضمّن برنامج التدخل 10 مهام تقييم لبرامج وسياسات عمومية وتقييم أداء أي بنسبة 23 %من مجموع المهام الرقابية، وهي نسبة مهمة باعتبار طول آجال إنجاز هذه المهام ومتطلباتها من ناحية الخبرة والتخصص لدى الفريق المكلّف بإنجاز هذه النوعية من المهام.

ويبرز الجدول التالي بصفة تفصيلية توزيع مهام التدقيق والرقابة المبرمجة بعنوان سنة 2022 حسب طبيعة المهمة المبرمجة.

هيئات الرقابة العامة	مهام تقييم البرامج والسياسات العمومية	مهام التدقيق أو الرقابة المعمقة والتفقد	مهام التدقيق والتقييم والتفقد المبرمجة لسنة 2022
هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	2	16	18
هيئة الرقابة العامة للمالية	7	7	14
هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	1	10	11
المهام الرقابية المبرمجة بعنوان سنة 2022 (*)	**10**	**33**	**43**
توزيع المهام المبرمجة بعنوان سنة 2022 (النسبة %)	**23**	**77**	**100**

(*): دون احتساب المهام الجاري تنفيذها و67 مهمة تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية مبرمجة من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية

2) حول تنفيذ برنامج التدخل السنوي لسنة 2022:

استنادا إلى البرنامج العام للتدخل الذي تمّ ضبطه بعنوان سنة 2022، وإلى المهام الرقابية المنجزة فعليا من قبل هيئات الرقابة العامة أو التي هي في طور الإنجاز، تتوزع المعطيات المتعلقة بتنفيذ برنامج التدخل لسنة 2022 طبقا لبيانات الجدول التالي:

هيئات الرقابة العامة	مهام التدقيق والتقييم والتفقد المبرمجة	عدد المهام المبرمجة بعنوان سنة2022 والمنجزة أو في طور الإنجاز
هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية	18	7
هيئة الرقابة العامة للمالية	14	8

هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية	11	5
العدد الجملي لمهام التدقيق والتقييم والتفقد(*)	43	
عدد المهام المبرمجة بعنوان سنة2022 والمنجزة أو في طور الإنجاز	20	

(*): دون احتساب المهام الجاري تنفيذها و67 مهمة تدقيق حسابات مشاريع ممولة بموارد خارجية مبرمجة من قبل هيئة الرقابة العامة للمالية.

علما وأنّ هذه المعطيات تتعلق بتنفيذ برنامج التدخل المصادق عليه سنة 2022 ولا تشمل المهام المتعددة الأخرى المنجزة من قبل هيئات الرقابة العامة سواء منها المبرمجة قبل سنة 2022 أو غير المبرمجة والمنجزة خلال السنة المعنية، وذلك باعتبار مواصلة هيئات الرقابة العامة إنجاز عديد المهام الرقابية الجارية التي تمّت برمجتها بعنوان السنوات السابقة (18 مهمة بالنسبة لهيئة الرقابة العامة للمالية و16 مهمة بالنسبة لهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية وتتعلق أغلبها بمهمات رقابية معمقة انطلقت سنة 2021 أو ما قبلها)، وتكليف هذه الهيئات بمهام بحث أو مهام رقابية جديدة مستعجلة وغير مبرمجة مسبقا بالبرنامج السنوي للتدخل(على غرار 8 مهام غير مبرمجة منجزة من قبل هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية)، وذلك استجابة لطلبات صريحة من قبل وزراء الإشراف أو بقية أعضاء الحكومة على ضوء بعض المستجدات أو الأولويات المطروحة ، وهي مهام غالبا ما يتمّ إنجازها على حساب المهمات الرقابية المبرمجة، في ظلّ النقص الحاد الذي تعاني منه حاليا هيئات الرقابة العامة على مستوى الموارد البشرية المتوفرة لديها .

يضاف إلى ما سبق، المهام الخصوصية التي يتمّ تكليف الهيئات الرقابية به، على غرار مهمات تدقيق حسابات المشاريع العمومية المموّلة بموارد خارجية (51 مهمة) التي تقوم بها هيئة الرقابة العامة للمالية، أو المهام الخصوصية الموكلة إلى هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية في برمجة وتنسيق ومتابعة أعمال الفرق المشتركة لمراقبة السيارات الإدارية على الطريق، أو كذلك المهام التقييمية لأداء البلديات المنجزة من قبل هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

علما، وأنه من ضمن 20 مهمة رقابية التي تمت برمجتها وإصدار أذون انطلاقها خلال سنة 2022، 7 منها تمّ إتمام إنجازها بصفة كلية وإعداد التقارير النهائية بشأنها، في حين أنّ بقية المهام لا تزال متواصلة سنة 2023.

وتختلف الآجال التي تستغرقها إنجاز المهام الرقابية حسب مواضيع المهمات الرقابية ، وكذلك حسب عدد وحجم الهياكل المعنية بالتدقيق، ذلك أن مهمة تفقد معمق وتقييم لمختلف أوجه التصرف بوزارة أو مؤسسة عمومية مثلا ، تتطلب آجالا أطول لتنفيذها من الآجال التي تستغرقها مهمة تدقيق موجهة نحو وجه واحد من أوجه التصرف بتلك الوزارة أو بتلك المؤسسة (التصرف في أسطول السيارات مثلا) ، كما أن بعض جوانب التصرف العمومي الخصوصية على غرار الجوانب العقارية مثلا تتطلب بطبيعتها حيزا زمنيا هاما للتدقيق فيها ، كما أنّ إنجاز مهمة رقابية بمنشأة من المنشآت العمومية الكبرى تستغرق بالضرورة آجالا أطول من الآجال التي تستغرقها نفس المهمة بمؤسسة عمومية صغيرة الحجم .

وتعتبر مسألة اختصار آجال تنفيذ المهام الرقابية من أهم المسائل التي يتعين العمل على تحقيقها وذلك بالنظر إلى تأثيرها المباشر على مخرجات الأعمال الرقابية وانعكاسها على تنفيذ الإصلاحات.

وتسعى الهيئة في هذا الإطار، إلى إرساء الآليات الكفيلة بضمان تقليص هذه الآجال في إطار مشروع تطوير المنظومة الرقابية.

برنامج التدخلات ومتابعة تنفيذه على مستوى التفقديات العامة الوزارية:

1) برنامج تدخلات التفقديات العامة الوزارية:

تضمّن برنامج تدخلات التفقديات العامة الوزارية خلال سنة 2022، حسب المراسلات الوزارية الواردة على الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، **1274** عملية تفقّد وبحث (دون احتساب المهام الجارية بالنسبة لعديد التفقديات العامة الوزارية) .

وقد توزّعت مختلف تدخلات التفقد حسب طبيعة الهيكل العمومي الخاضع للتفقّد والبحث كما تبرزه بيانات الجدول التالي:

برنامج تدخلات التفقديات العامة الوزارية لسنة 2022 مبوّبة حسب طبيعة الهياكل الخاضعة للتفقد

	التفقديات العامة الوزارية	المصالح المركزية والجهوية والمؤسسات العمومية الإدارية	الجماعات المحلية	المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمات العمومية	الجمعيات والهياكل غير المصنّفة	العدد الجملي لمهام التفقد والأبحاث
1	التفقدية العامة للقوات المسلّحة بوزارة الدفاع الوطني	248	0	0	0	248
2	التفقدية المركزية لمصالح وزارة الداخلية	15	11	1	1	28
3	التفقدية العامة لوزارة العدل	43	0	0	0	43
4	التفقدية العامة لوزارة النقل واللوجستيك	3	0	11	0	14
5	التفقدية العامة لوزارة التجهيز والإسكان	14	0	3	0	17
6	التفقدية العامة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	86	0	22	13	119
7	التفقدية العامة لوزارة الصحة	139	0	70	1	209
8	التفقدية العامة لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة	2	0	22	5	28
9	التفقدية العامة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي	21	0	4	3	28
10	التفقدية العامة لوزارة التربية	284	0	18	21	323
11	التفقدية العامة لوزارة الشؤون الدينية	26	0	0	0	26
12	التفقدية العامة لوزارة الشؤون الثقافية	24	0	7	2	33
13	التفقدية العامة لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	12	0	0	2	14
14	التفقدية العامة لوزارة الشباب والرياضة	5	0	1	15	21
15	التفقدية العامة لوزارة التشغيل والتكوين المهني	5	0	5	0	10
16	التفقدية العامة لوزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	0	10	0	10
17	التفقدية العامة لوزارة التجارة	1	0	3	2	6
18	التفقدية العامة لوزارة تكنولوجيات الإتّصالات والتحوّل الرقمي	2	0	14	0	16
19	التفقدية العامة لوزارة الشؤون الخارجية	0	0	0	7	7
20	التفقدية العامة لوزارة الشؤون الاجتماعية	44	0	12	9	65
21	التفقدية العامة لوزارة البيئة	0	0	4	0	4

22	التفقدية العامة لوزارة الاقتصاد والتخطيط	1	0	3	1	5
	المجموع	976	11	210	82	1274
	النسبة(%)	77	1	16	6	100

ويوضّح الرسم البياني التالي توزيع برامج تدخّل التفقديات العامة الوزارية لسنة 2022 حسب طبيعة الهياكل الخاضعة للتفقد.

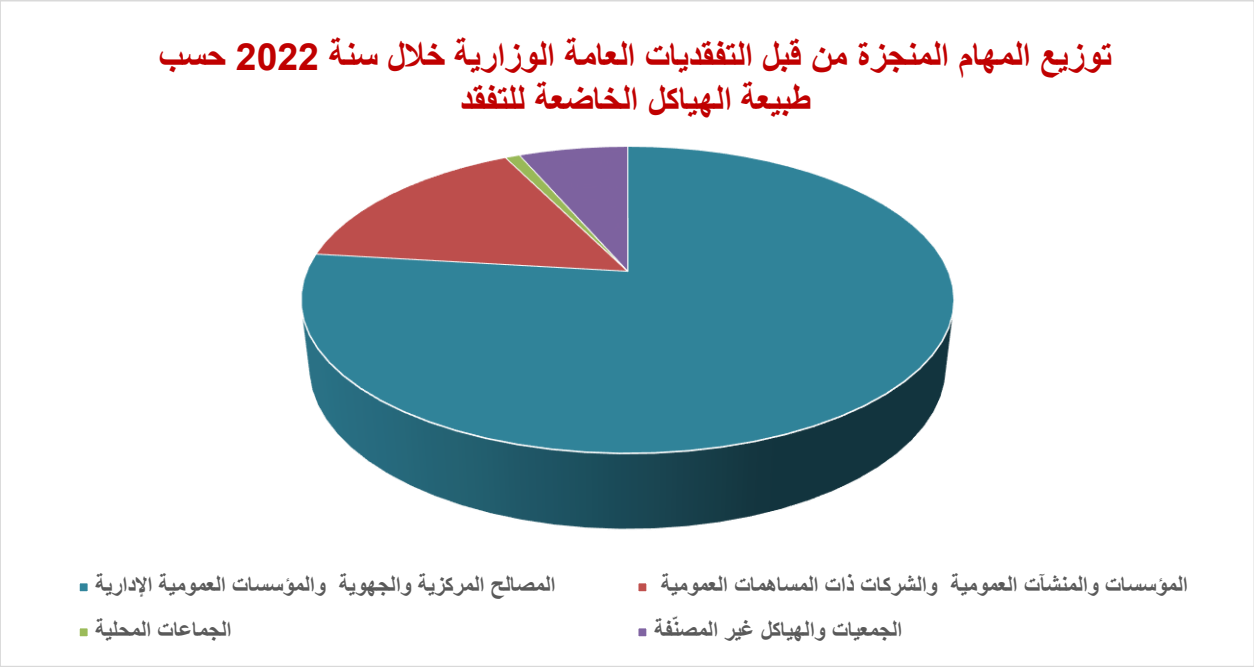

وتمثل المصالح المركزية والجهوية 77 % من مجموع الهياكل الخاضعة لأعمال التفقديات العامة الوزارية تليها المؤسسات والمنشآت العمومية بنسبة 16% بينما تبقى النسبة المخصصة للجمعيات والهيئات والهياكل غير المصنفة محدودة بالنظر خاصة لانخفاض نسبة المهام المخصصة لهذه الهياكل بالرغم من تواجدها المكثف في بعض القطاعات وذلك على غرار جمعيات العمل التنموي بالنسبة لوزارة التربية والجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي والديني وشؤون المرأة والأسرة والطفولة.

كما تجدر الإشارة إلى اقتصار التدخلات المنجزة بعنوان سنة 2022 على مستوى الجماعات المحلية على تدخلات التفقدية المركزية لمصالح وزارة الداخلية بالرغم من مجالات التدخل المتسعة لهذه الجماعات المحلية ممّا يحول دون تحقيق نسبة تغطية مقبولة لمراقبة هذه الهياكل وتقييم التصرف بها.

من ناحية أخرى، تتوزع التدخلات المنجزة من قبل التفقديات العامة الوزارية خلال سنة 2022 حسب طبيعة المهمة المنجزة سواء تفقد معمق أو موجز أو أبحاث ومهام أخرى طبقا للبيانات المدرجة بالجدول التالي:

	مهام تفقد معمق	مهام تفقد موجز	أبحاث ومهام أخرى(إجراء تحريات، معاينة...)	المهام المنجزة خلال سنة 2022
العدد	**104**	452	718	1274
النسبة(%)	**8**	36	56	100

ويبرز الرسم البياني التالي المهام الرقابية المنجزة من قبل التفقديات العامة الوزارية خلال سنة 2022 حسب طبيعة المهام المنجزة من قبلها.

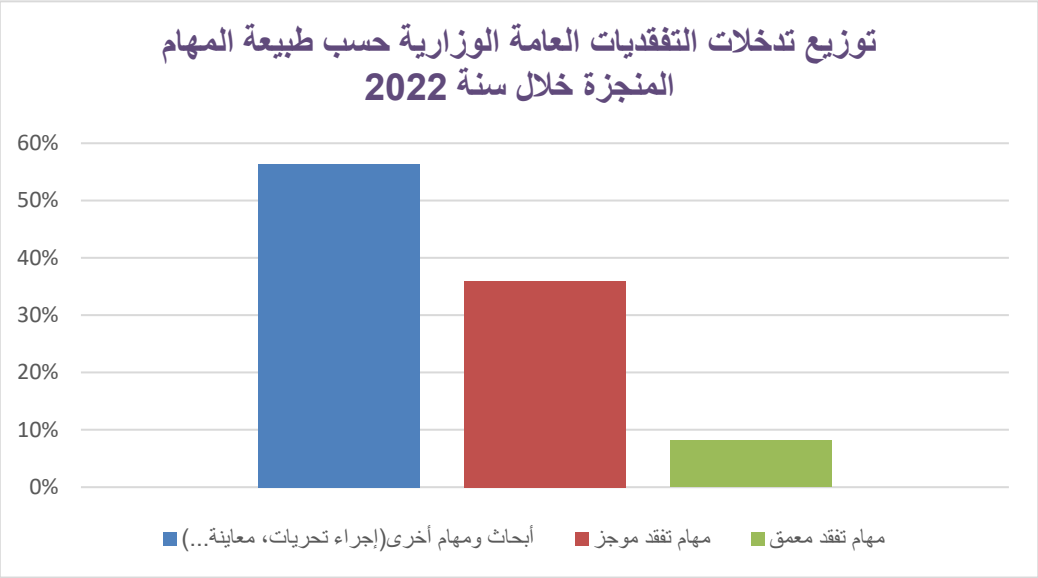

وتحظى الأبحاث والمهام الأخرى على غرار المعاينات وبعض الزيارات الميدانية وإجراء التحريات بأعلى نسبة من المهام المنجزة خلال سنة 2022 وقدرها 56 % باعتبار طبيعة المهام الموكلة غالبا إلى هذه التفقديات وتركيز وزارات الإشراف على هذه الطبيعة من المهام بالإضافة إلى محدودية عدد الإطارات المباشرة بالتفقديات العامة الوزارية ممّا يعيق تطوير عدد مهام التفقد المعمق.

2) متابعة تنفيذ برنامج تدخلات التفقديات العامة الوزارية لسنة 2022:

من ناحية، وعلى مستوى تنفيذ مهام التفقد الموكلة إلى التفقديات العامة الوزارية، بلغت نسبة استكمال إنجاز المهام الجارية 73 % من مجموع مهام التفقد المنجزة من قبلها وذلك كما يبيّنه الجدول والرسم البياني التاليين :

العدد الجملي للمهام المنجزة	مهام منتهية(بتاريخ 2022/12/31)	مهام في طور الإنجاز	نسب الإنجاز (%)
1274	936	338	73

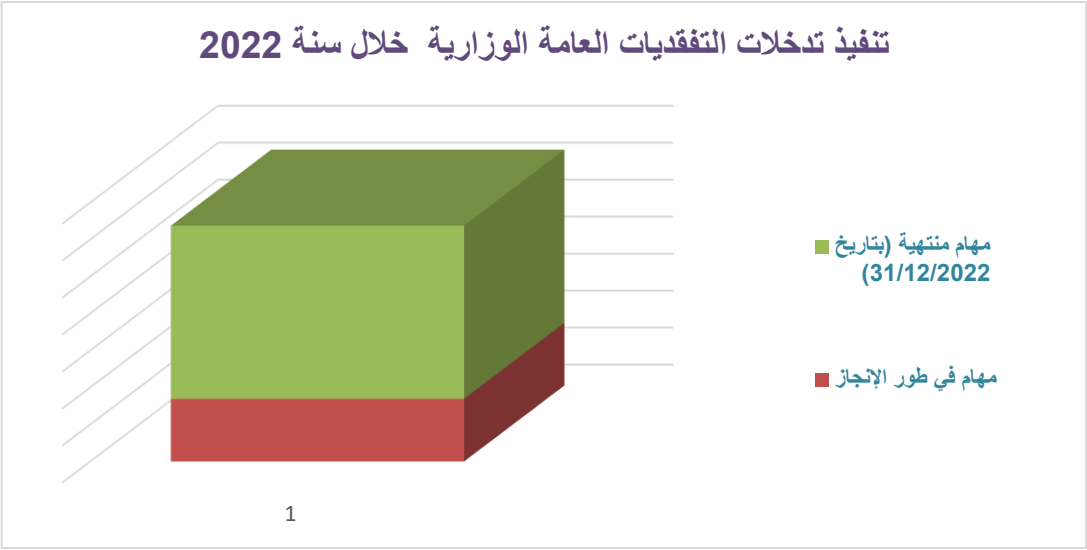

IV. المعطيات الإحصائية الخاصة بنشاط الهيئة على مستوى متابعة نتائج التقارير الرقابية:

تتولى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية طبقا لمقتضـــيات القانون عدد 50 لســـنة 1993 المؤرخ في 03 ماي 1993، تنسيق برامج تدخل هياكل المراقبة العامة لمصالح الدولة والمنشآت العمومية ودراسة واستغلال التقارير الرقابية الصادرة عنها وتقارير التفقد الصـادرة عن التفقديات العامة الوزارية واقتراح ما تراه من إجراءات كفيلة بتلافي النقائص وتحسـين طرق التصرف ومتابعة تنفيذها.

في هذا الإطار تولت الهيئة خلال سنة 2022 دراسة واستغلال61 تقريرا رقابيا توزعت بين تقارير صادرة عن هيئات الرقابة العامة الثلاث (33 تقرير رقابي من ضمنها 13 تقرير صادر عن هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية و11 تقرير صادر عن هيئة الرقابة العامة للمالية و9 تقارير رقابية صادرة عن هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية) وتقارير صادرة عن محكمة المحاسبات (20 تقرير) وتقارير تفقد صادرة عن تفقديات عامة وزاريـــة (08 تقارير تفقد)، وذلك طبقا لما يبينه الجدول والرسم البياني التالي:

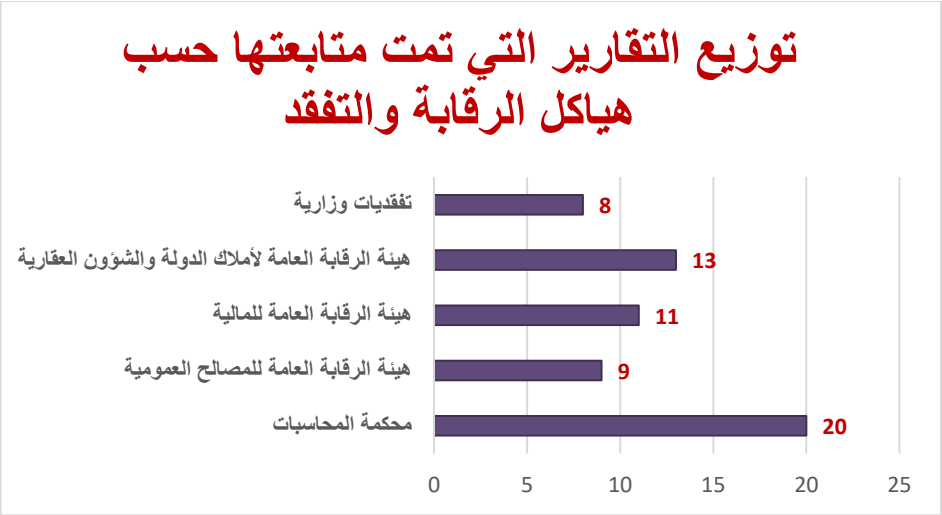

وقد تولّت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال نفس الفترة تأمين 62 متابعة لنتائج التقارير الرقابية (بإعتبار إنجاز متابعتين لنفس التقرير الرقابي المتعلق بشـــــركة النهوض بالمسـاكن الاجتماعية خلال نفس السـنة) من أجل متابعة مدى التزام الهياكل التي خضعت للتدقيق والمراقبة بتدارك النقائص والإخلالات التي رصدتها التقارير الرقابية وتنفيذ الإصلاحات المستوجبة بشأنها.

وقد توزعت أعمال المتابعة التي تولت الهيئة العليا إنجازها بين متابعات أولى شـــملت 20 تقرير رقابي وبين متابعات لاحقة شملت 41 تقرير رقابي سبق وأن كانت موضوع متابعة من قبل الهيئة.

ويبرز الجدول والرسـم البياني التاليين توزيـع المتابعات المنجزة من قبل الهيئة العليا خلال سـنة 2022 حسـب مسـتويات المتابعة.

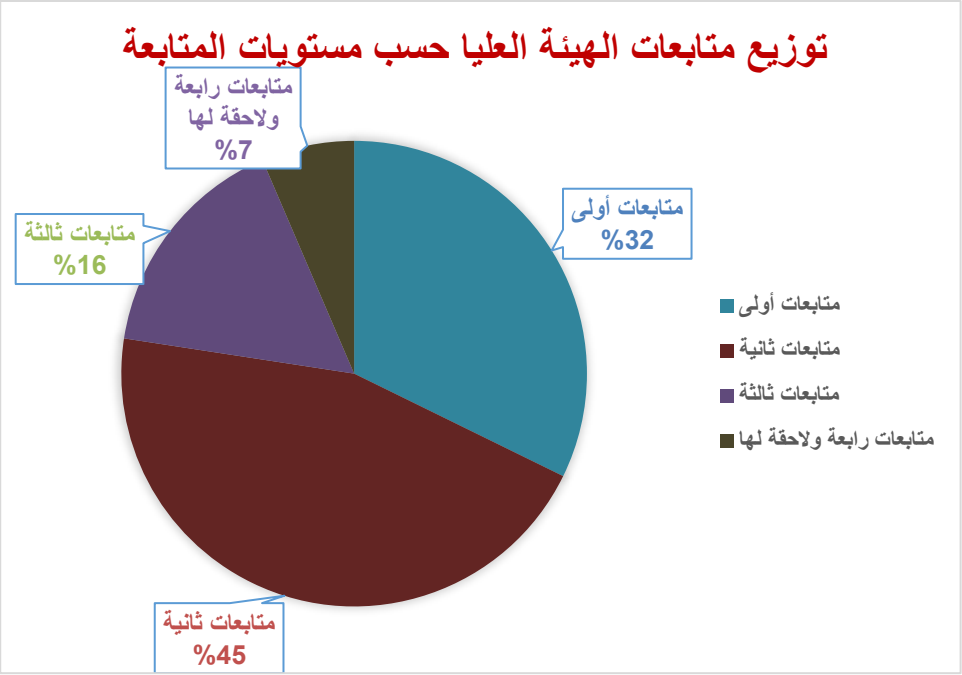

وتمثل المتابعات الأولى والثانية النسبة الأهم من مجموع المتابعات (77 %) توافقا مع التمشي التدريجي الذي إنتهجته الهيئة العليا للرقابة في إيلاء الأهمية المستوجبة لهذه المتابعات ومرافقة الهياكل العمومية خلال السنوات الأولى من انطلاق أعمال المتابعة بهدف إنجاز الإصلاحات المستوجبة، والتي يتمّ على إثرها النظر في وجاهة مواصلة المتابعة من عدمه وذلك بالاعتماد على تقييم موضوعي لمدى إنخراط الهياكل المعنية في جهود الإصلاح ولطبيعة النقائص المتبقية والآجال التي تتطلبها أعمال الإصلاح ، مع الحرص على دعوة هذه الهياكل إلى تقديم جدولة زمنية دقيقة لتدارك بقيّة الإخلالات وإعلام الهيئة العليا للرقابة بالنتائج المحققة.

وقد بلغ العدد الجملي للنقائص والإخلالات التي تولت الهيئة متابعتها خلال كامل سنة 2022، 3110 نقيصة أو إخلالا شملت مختلف جوانب التصرف العمومي، بدءا من النقائص الموجودة على مستوى التنظيم العام للهياكل العمومية والأدوات التنظيمية الضرورية لحسن سير عملها والأنظمة المعلوماتية المعتمدة ، إلى أخطاء التصرف المرتكبة في المجالين المالي والمحاسبي، مرورا بالنقائص المرصودة على مستوى إنجاز الشراءات والصفقات العمومية ومتابعة تنفيذها والتصرف في الموارد البشرية وفي الممتلكات العقارية والسيارات والمساكن الإدارية ، علاوة على النقائص المسجلة على مستوى الأنشطة الفنية للهياكل المعنية بالمراقبة.

وحرصت الهيئة على أن تتسم أعمال المتابعة بأكبر قدر من النجاعة والشمولية وذلك من خلال عدم إقتصارها على المتابعة المستندية للتقارير الرقابية وتبادل المراسلات مع الهياكل المعنية، وبرمجتها لزيارات ميدانية للهياكل المعنية وعقد جلسات عمل مشتركة مع المسؤولين الأول بهذه الهياكل وكذلك مع المسؤولين بوزارات الإشراف القطاعي من أجل التسريع في نسق الإصلاحات وتذليل الصعوبات التي قد تحول أحيانا دون تنفيذ التوصيات المضمنة بالتقارير الرقابية.

وقد ساعدت أعمال المتابعة التي أنجزتها الهيئة العليا خلال كامل سنة 2022 على إصلاح 2125 إخلالا من مجموع الإخلالات موضوع المتابعة أي بنسبة إصلاح إجمالية بلغت 68%.

وقد شـملت أعمال المتابعة التي أنجزتها الهيئة العليا 80 هيكلا عموميا بين مصـالح إدارية مركزية (رئاسـة الحكومة، وزارة المالية، وزارة أملاك الدولة والشـؤون العقارية، وزارة التجهيز والإسـكان، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصـيد البحري، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التجارة وتنمية الصادرات، ...) ومصالح إدارية جهوية ومؤسسات عمومية إدارية (المركز الجهوي لمراقبة الأداءات تونس 2، المندوبية الجهوية للتربية بسوسة، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة..) وجماعات محلية (بلدية تونس) ومؤسسات ومنشآت عمومية (الشـركة الجهوية للنقل ببنزرت، شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية، مؤسسة التلفزة التونسية، الوكالة الوطنية للمترولوجيا، الوكالة العقارية للسكنى، الوكالة العقارية الصناعية، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، شركة الجنوب للخدمات، الديوان الوطني للحماية المدنية، الديوان الوطني للتطهير، شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية، وكالة الكحول، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بنك الإسكان، شركة اللحوم، الديوان الوطني للصناعات التقليدية...) وشركات ذات مساهمات عمومية (الشركة التونسية لمواد التزييت، الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين، شركة التنمية واستغلال فضاء الأنشطة الاقتصادية بجرجيس، الشركة التونسية للضمان) ومؤسسة عمومية (صندوق الودائع والأمانات) وجمعيات وتعاونيات وهياكل غير مصنفة (تعاونية القضاة، الجامعة التونسية لكرة السلة، الجامعة التونسية لكرة القدم...).

كما شملت أعمال المتابعة أيضا مهام تقييمية لبرامج وسياسات عمومية ومحاور أفقية ترجع بالنظر الى هياكل مختلفة على غرار متابعة التقارير المتصلة بتقييم إجراءات متابعة قرارات سحب الامتيازات الجبائية والمالية والتي شملت علاوة على الإدارة العامة للامتيازات الجبائية بوزارة المالية، الوكالة الوطنية لحماية المحيط، الدواوين الجامعية، وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، أو كذلك التقارير المتصلة بصيانة شبكة الطرقات المرقمة، أو بالأراضي الفلاحية المهيكلة وبتقييم وإعادة توظيف العقارات الفلاحية المسترجعة أو بالاستراتيجية الوطنية لتطوير الإدارة الالكترونية.

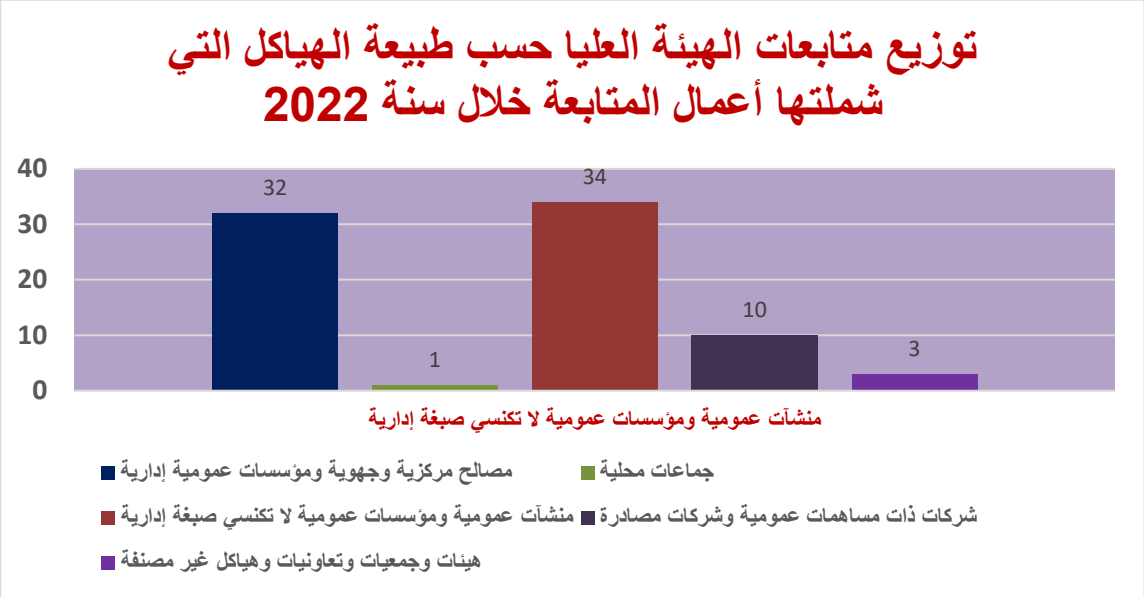

علما وأن بعض الهياكل العمومية شملها أكثر من تقرير رقابي، أو تقرير رقابي وتقرير تفقد، وذلك على غرار الإدارة العامة للديوانة والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمنوبة والوكالة العقارية للسكنى ووكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية وشركة اللحوم.

- **دراسة نتائج التقارير الرقابية ومتابعة تنفيذ الإصلاحات:**

تتولى الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية دراسة وإستغلال نتائج التقارير الرقابية الواردة عليها من قبل هيئات الرقابة العامة والتفقديات الوزارية أو المنشورة بالتقرير السنوي لمحكمة المحاسبات، واستخراج أبرز النقائص والاخلالات التي رصدتها تلك التقارير على مستوى مختلف مجالات التصرف العمومي وتبويبها ضمن محاور للمتابعة، ثم مساءلة الجهات المعنية بالرقابة عن الإجراءات المتخذة من قبلها من أجل تدارك تلك النقائص والإخلالات ومتابعة تنفيذ الإصلاحات المستوجبة بشأنها.

وتتخذ أعمال المتابعة في مرحلة أولى شكلا مستنديا من خلال تبادل المراسلات والوثائق مع الجهات المعنية بالتقارير الرقابية، ثم تتخذ في مرحلة ثانية شكلا ميدانيا من خلال القيام بزيارات لمقرات الهياكل المعنية وعقد جلسات عمل مشتركة مع المسؤولين بها

من أجل تدارس الإجراءات المتخذة والتسريع في نسق الإصلاحات المستوجبة ومحاولة تذليل الصعوبات المطروحة أحيانا، وتسمى كامل هذه المرحلة بمرحلة المتابعة الأولى للتقرير الرقابي.

وعلى ضوء النتائج المحققة خلال هذه المتابعة والتي يتم التداول حولها في إطار اجتماعات مجلس الهيئة، يقرّر المجلس إمّا مواصلة متابعة نتائج التقرير الرقابي في إطار متابعة لاحقة لاستكمال متابعة تنفيذ الإصلاحات المستوجبة، وإمّا اقرار إنهاء متابعة نتائج التقرير الرقابي على مستوى الهيئة وذلك إذا ما تبين للمجلس توفّق الهيكل المعني في إصلاح نسبة هامة من الإخلالات وإنخراطه التام في مسار الإصلاح.

كما يمكن لمجلس الهيئة أيضا اتخاذ قرار بإيقاف المتابعة، إذا ما تبين له انعدام الجدوى من مواصلة متابعة نتائج تقرير رقابي وذلك إمّا لطول الحيز الزمني الذي يمكن أن يستغرقه تدارك الإخلالات المتبقية أو لعدم قدرة الهيكل المعني على الإصلاح أو كذلك لارتباط تحقيق الإصلاحات المتبقية بهياكل أخرى (رئاسة الحكومة، وزارة المالية، وزارات الإشراف القطاعي..).

ويبرز الرسم البياني التالي، القرارات المتخذة من قبل المجلس على مستوى المتابعات اللاحقة:

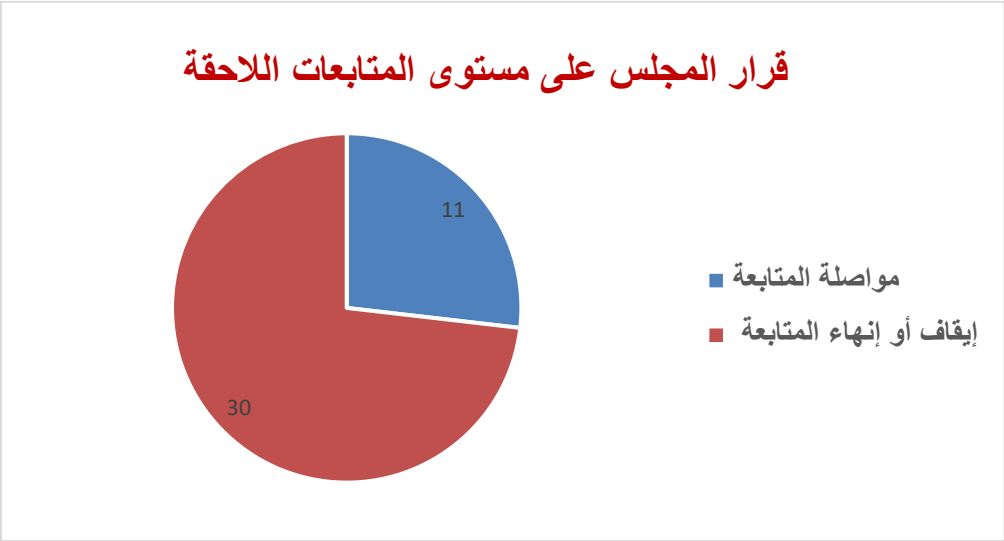

وتترجم هذه الأرقام التمشي المعتمد من قبل الهيئة منذ حوالي سنتين في تركيز جهود المتابعة والمرافقة على مستوى المتابعتين الأولى والثانية خاصة، مع إمكانية مواصلة المتابعة في حال تحقق جدوى من ذلك بالنظر خاصة إلى طبيعة النقائص المتبقية والآجال التي تستوجبها استكمال الإصلاحات المتبقية.

وقد بلغ معدّل الآجال الفاصلة بين متابعتين 14 شهرا حسب ما أفرزته المعطيات الإحصائية، وهي آجال معقولة بالنظر إلى الحيز الزمني الذي يستغرقه تنفيذ بعض الإصلاحات.

وبالرغم من هذا التبرير الموضوعي، فإنّ الهيئة تسعى إلى تقليص معدل هذه الآجال و، هو ما يستوجب تكثيف جهود مختلف الهياكل المتدخلة في الإصلاح وإلتزامها تدارك النقائص والإخلالات في إطار

- **التقارير الرقابية التي تم ختم متابعتها:**

تولت الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية خلال سنة 2022 إقرار ختم المتابعة بالنسبة لـ 37 تقرير رقابي أو تفقد وذلك إما بإنهاء متابعة هذه التقارير (16تقرير رقابي)، وإما بإقرار إيقاف متابعتها (21 تقرير رقابي).

ويتم التصريح بإنهاء متابعة تقرير رقابي من قبل المجلس ، اذا ما بينت أعمال المتابعة توفق الهيكل المعني في اصلاح نسبة هامة من الإخلالات التي رصدها التقرير الرقابي وانخراطه الجدي في مسار الإصلاح ، في حين يتخذ المجلس قراره بإيقاف متابعة تقرير رقابي إذا ما تبين له ، إمّا انعدام الجدوى من مواصلة هذه المتابعة وذلك لطول الحيز الزمني الذي يمكن أن يستغرقه إصلاح الإخلالات المتبقية أو لعدم قدرة الهيكل المعني على تجاوز النقائص و الاخلالات المتبقية ، أو كذلك لارتباط تحقيق الإصلاحات المتبقية بهياكل أخرى (رئاسة الحكومة ، وزارة المالية ،وزارات الاشراف القطاعي...) .

كما يمكن أيضا لمجلس الهيئة أن يتخذ مثل هذا القرار في بعض الحالات التي تكون هنالك مهمة رقابية أخرى جارية أو مبرمجة بالهيكل المعني أو حول نفس الموضوع.

ويحوصل الرسم البياني قرارات المجلس والعناصرالمعتمدة عند اتخاذها.

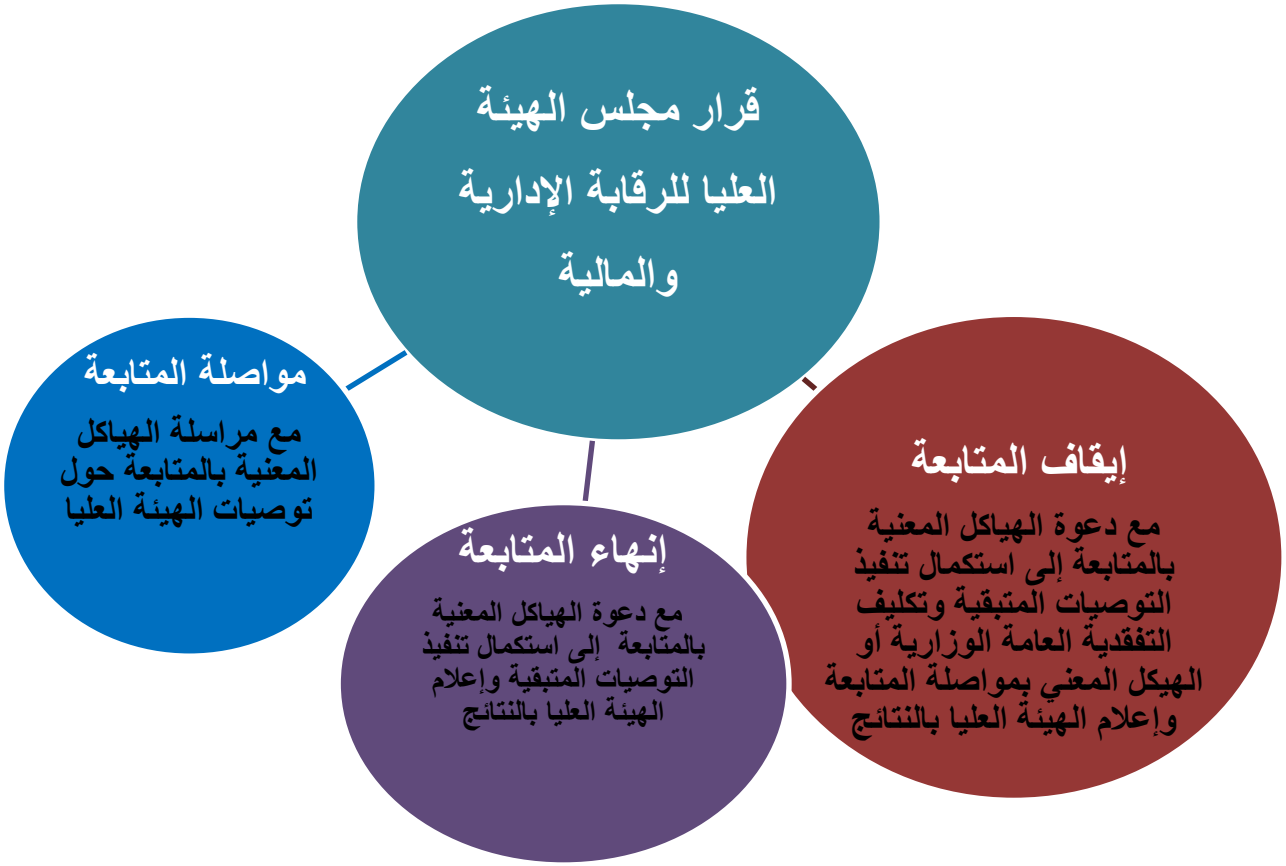

أهمّ العناصر الموضوعية المعتمدة في قرار المجلس

1- نسبة الاصلاح الجملية المحققة	2- تقييم النقائص المتبقية والآجال التي يتطلبها تنفيذ بقية التوصيات	3- الفترة المعنية بأعمال الرقابة	4 - وجود مهمة رقابية حالية أو مبرمجة تشمل نفس طبيعة التقرير موضوع المتابعة

مع الإشارة، أن الهيئة تتوصّل أحيانا بعدد من التقارير الصادرة عن التفقديات العامة الوزارية والتي يتمحور موضوعها حول أبحاث تتعلق بتجاوزات أو بشبهات فساد منسوبة إلى بعض الأعوان بالوزارات أو بالمؤسسات والهياكل العمومية، وهي تقارير تتولّى الهيئة مراسلة وزراء الإشراف القطاعي حول الإجراءات الإدارية والقضائية المتخذة بخصوصها، دون أن يتم عرضها على أنظار المجلس بالنظر إلى عدم قابليتها للمتابعة.

وفي هذا السياق، تذكّر الهيئة العليا بوجوب توفّر جملة من الشروط والمواصفات في إعداد وصياغة تقارير التفقد والتي تضمنها بإسهاب الدليل المنهجي للمتفقد الإداري والمالي في تونس الصادر عن الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية سنة 2020 والمنشور على موقعها عبر الرابط التالي:

الدليل المنهجي للمتفقد الإداري والمالي في تونس

http://www.hccaf.tn/storage/guides/Guide%202020.pdf

٧. التسيير الإداري والمالي للهيئة :

أحدثت الهيئة العليا للرقابة الإدارة والمالية بمقتضى أحكام الأمر عدد 906 لسنة 1993 المؤرّخ في 19 أفريل 1993 والقانون عدد 50 لسنة 1993 المؤرّخ في 3 ماي 1993، في شكل مؤسّسة عمومية ذات صبغة إدارية، تتمتّع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي وتخضع إلى إشراف رئاسة الجمهورية.

وقد تمّ بموجب الأمر عدد 297 لسنة 2023 المؤرخ في 25 أفريل 2023 ضبط التنظيم الإداري والمالي للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية وسير عملها.

ويشرف **رئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية** على التسيير الإداري والمالي للهيئة طبقا لمقتضيات الفصل التاسع من الأمر عدد297 لسنة 2023 ويتولّى رئاسة مجلس الهيئة وضبط جدول أعماله وإعداد مشروع الميزانية السنوية للهيئة بصفته آمرا للصرف لميزانيتها والسهر على حسن التصرّف في الموارد البشرية والمادية الموضوعة على ذمتها والإشراف على مختلف الأنشطة المرتبطة بمهامها .

وحرصت الهيئة العليا للرقابة خلال سنة 2023 على تدعيم مواردها البشرية وإحكام التصرف في مواردها المالية والمادية وأساسا موارد الميزانية المصادق عليها لسنة 2023 وتطوير التصرف الإداري والمالي بها من خلال تحسين التصرف في الأرشيف وتطوير استعمال وسائل التصرف الحديث بهدف ترشيد الإنفاق العمومي وتيسير التواصل مع مختلف الهياكل المتدخلة سواء منها الهياكل الرقابية أو الهياكل الخاضعة لأعمال المتابعة.

1- التصرف في الموارد البشرية:

بلغ العدد الجملي لأعوان الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية في موفى سنة 2023 اثنين وثلاثين (30) عونا باحتساب رئيسها، يتوزعون كما يبرزه الجدول التالي:

الصفة	العدد
رئيس الهيئة	01
المراقبون(مكلفون بمأمورية)	06
الإطار الإداري	13
العملة	10
المجموع	30

وسجّل عدد الإطارات المكلفة بالرقابة استقرارا مقارنة بالسنة الفارطة، حيث استقرّ عددها في حدود ستة مكلفين بمهمة (2 من هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية، إطاران من هيئة مراقبي الدولة، قاض من محكمة المحاسبات، ومراقب من هيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية) في حين تقلّص عدد العملة من **12 إلى 10 عاملا** (تبعا لإحالة عاملان على التقاعد).

2- التصرف المالي:

بلغت الاعتمادات الجملية المرسمة لفائدة الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لسنة 2023 ما قدره 1.828.000 دينار توزعت إلى1.503.000 دينار بعنوان نفقات التأجير و310.000 دينار بعنوان نفقات التسيير و15.000 دينار بعنوان نفقات التدخلات.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع ميزانية الهيئة لسنة 2023 حسب مختلف الأقسام.

توزيع ميزانية سنة 2022 حسب الأقسام

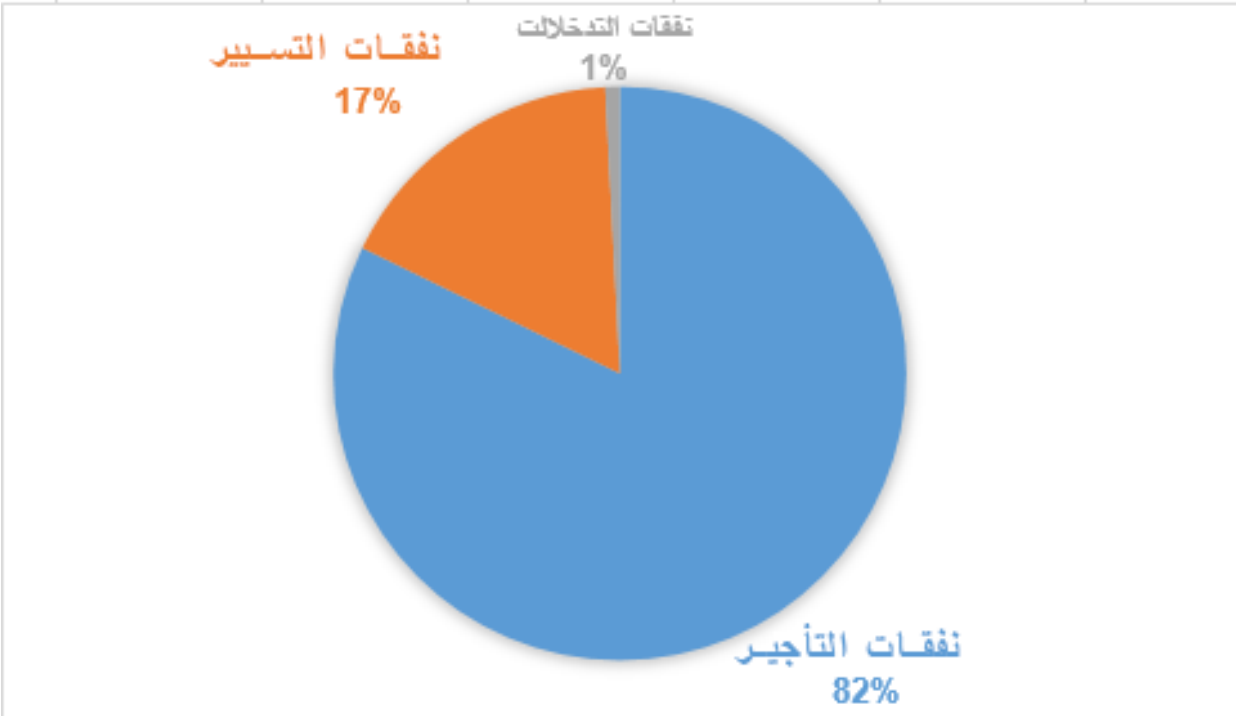

وعلى مستوى تنفيذ الميزانية، بلغت الاعتمادات المحالة للهيئة ما قدره 731.500 1 د توزعت بين نفقات أجور بمقدار 495.250 1 د ونفقات تسيير بمقدار 500 232 د ونفقات تدخل بمقدار 750 3 د.

كما بلغت نسبة الإنجاز ما يقارب 87 % دفعا من الاعتمادات المحالة بعنوان سنة 2023.

ويبرز الجدولان التاليان توزيع تنفيذ ميزانية سنة 2023 حسب مختلف الأقسام.

- **الإعتمادات المفوضة (تأجير الأعوان القارين)**

الفصل	البيان	الاعتمادات المصادق عليها	الاعتمادات المحالة	التحويلات (+ أو -)	الاعتمادات المصروفة	الباقـــــي
91101	نفقات التأجير	1 463 000.000	1 453 250.000	-9 750.000	1 206 359.918	246 890.082
المجموع		**1 463 000.000**	**1 453 250.000**	**-9 750.000**	**1 206 359.918**	**890.082 246**

- **الإعتمادات المرسمة لفائدة الهيئة العليا للرقابة (تأجير – تسيير- تدخلات)**

الفصل	البيان	الاعتمادات المصادق عليها	الاعتمادات المحالة	التحويلات (+)	التحويلات (-)	الاعتمادات المصروفة	الباقـــــي
91102	**نفقات التأجير**	40 000.000	42 000.000	2 000.000		41 736.016	263.984
91201	**نفقات التسيير**	310 000.000	232 500.000	69 913.542	18 900.000	256 201.698	27 311.844
91302	**نفقات التدخلات**	15 000.000	3 750.000			0 000.000	3 750.000
81400	**فواضل ميزانيات سابقة**	0	0	51 140.054	-51 013.542		126.512
المجموع		**365 000.000**	**278 250.596**	**121 053.526**	-69 913.542	**297 937.714**	**31 542.340**

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الإمكانيات المادية واللوجستية المخصصة حاليا للهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية لا تكفي لتأمين نشاطها وتنظيم مصالحها وتدعيم مواردها البشرية بالنظر خاصة لارتفاع مصاريف صيانة المقرّ المتقادم وتهيئة شبكاته بالإضافة إلى محدودية النفقات الأخرى على غرار النفقات المخصّصة لتكوين الأعوان بهدف تعزيز أدائهم وتركيز التنظيم الإداري الجديد للهيئة الذي كرّسه الأمر عدد 297 لسنة 2023 المذكور أعلاه.

3-تطوير التصرف الإداري والمالي:

بالرغم من محدودية الموارد المالية واللوجستية التي تتصرّف فيها الهيئة، تمّ العمل خلال سنة 2023 على التحكم في نفقات التسيير وتطوير أساليب التصرف الإداري والمالي من خلال تحسين التصرف في الأرشيف والشروع في تركيز تطبيقة إعلامية للتصرف في الأرشيف الإلكتروني بما يمكّن من تنظيم وتصنيف وتبويب مختلف وثائق الأرشيف وييسّر إمكانية استغلال العديد منها على غرار التقارير الرقابية، بالإضافة إلى تجديد موقع الواب الخاص بالهيئة وتطويره بما يجعله مستجيبا لمقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة ومواكبا للتطورات الحاصلة على مستوى تصميم المواقع الرسمية ، و تركيز منظومة فرعية تمكن من تبادل مختلف التقارير والمعطيات والإجابات والمراسلات بشكل حيني سواء مع الهياكل الرقابية أو الهياكل المعنية بأعمال المتابعة ممّا يؤمّن رقمنة وتبسيط وتسريع الإجراءات المعتمدة من قبل الهيئة على مستوى التواصل مع مختلف الهياكل المتدخلة.

4- على مستوى التصرف في الأرشيف:

أوجب الفصل 60 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ الى المعلومة – على الهياكل العمومية استكمال تنظيم الأرشيف المتوفر لديها سواء **ورقيا أو إلكترونيا**. في هذا الإطار واستكمالا لمشروع تنظيم الأرشيف الذي انطلقت فيه مصالح الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية منذ سنة 2021 سواء من حيث توفير العنصر البشري (انتداب إطار مختص في الأرشيف في إطار نقلة) أو توفير العناصر المادية اللازمة لتنظيم الأرشيف (توفير محل لحفظ الأرشيف مساحته تعادل 50 متر مربع مجهز بـ 22 رف معدني) وبعد فرز وتنظيم الأرشيف ورقيا، تم العمل سنة 2023 على رقمنة جزء من هذا الرصيد من خلال إحداث **تطبيقة الكترونية خاصة بالأرشيف**.

وتمكن هذه التطبيقة من سهولة النفاذ الى المعلومة من قبل المستفيدين وهوم ينعكس إيجابا على سرعة اتخاذ القرار والوصول الى المعلومة في أحسن الآجال وتتضمن عنصرين هما: أرشيف المجلس وأرشيف الهيئة.

❖ **أرشيف المجلس:** ويتضمن التقارير الرقابية المعروضة على مجالس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية منذ سنة 2018 الى موفي سنة 2023 (في انتظار استكمال أرشيف التقارير الرقابية المعروضة على مجلس الهيئة للسنوات السابقة تباعا). في هذا السياق تم تضمين 190 تقريرا بالتطبيقة الى موفي شهر سبتمبر2024. وهي كالآتي:

- 122 تقريرا رقابيا
- 68 تقريرا صادرا عن محكمة المحاسبات.

❖ **أرشيف الهيئة** ويتضمن:

- تقارير نشاط التفقديات الوزارية وبرامج تدخلها السنوية (حيث تمت **رقمنة 75** ملف تتضمن تقارير نشاط التفقديات لسنوات 2020 و2021 و2022 إضافة الى برامج تدخلها لسنوات 2021 و2022 و2023) .
- تقارير نشاط وبرامج تدخل هياكل الرقابة العامة (حيث تمت **رقمنة المراسلات المتضمنة لبرامج تدخل وتقارير نشاط هيئات الرقابة العامة** الأربع وذلك بالنسبة لسنوات 2021 و2022 و2023.

كما تتضمن التطبيقة تقارير تدقيق مشاريع الحسابات (تُضمّن بصفة دورية) والأرشيف المتعلق بالشؤون الإدارية والمالية.

VI. الردّ على مطالب النفاذ إلى المعلومة:

في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 26 مارس 2016 و المتعلّق بحقّ النفاذ إلى المعلومة، و تنفيذا لمتطلبات الخطّة الوطنية الرامية إلى تمكين المتعاملين مع الإدارة من الإطلاع على البيانات والوثائق الخاصّة بها ماعدا تلك المستثناة من النشر، قامت الهيئة العليا بإحداث فضاء خاصّ بالنفاذ إلى المعلومة بالموقع الرسمي للواب، كما يتضمّن هذا الفضاء إضافة إلى النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة بقانون النفاذ إلى المعلومة:

1. فضاء النفاذ إلى المعلومة:

- أنموذج من مطلب النفاذ إلى المعلومة.
- أنموذج من مطلب تظلّم.
- بيانات تخصّ المكلّف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه.
- التقارير السنوية حول النفاذ إلى المعلومة.

2. جدول تلخيصي لمطالب النفاذ إلى المعلومة الواردة على الهيئة :

عـــدد مطلب النفاذ إلى المعلومة	تاريخ وصيغة ورود المطالب		هوية طالب المعلومة		الصورة المطلوبة للنفاذ إلى المعلومة			موضوع ومآل مطلب النفاذ إلى المعلومة	
	عبر مكتب الضبط	عبر البريد الإلكتروني	شخص طبيعي	شخص معنوي	على عين المكان	نسخة ورقية	نسخة إلكترونيةّ	بيان المعلومة	مآل المطلب
01	مطلب نفاذ إلى المعلومة صادر عن قسم الأخبار بمؤسسة التلفزة التونسية بتاريخ 24 جانفي 2023			⊗		⊗		تقرير حول أوجه التصرف في الصيدلية المركزية للبلاد التونسية أفريل 2009.	تولّت الهيئة العليا الردّ على طلب النفاذ بمقتضى مكتوبها عـ44د بتاريخ 13 فيفري 2023.
02		مطلب نفاذ إلى المعلومة بتاريخ 02 ماي 2023	⊗			⊗	⊗	نتائج تقارير المهمات والأبحاث المتعلّقة بشركة سباق الخيل والمنجزة خلال السداسي الثاني من سنة 2022 والثلاثي الأول من سنة 2023 مع حجب المعطيات المشمولة بالإستثناءات	تولّت الهيئة العليا الردّ على طلب النفاذ، بمقتضى المكتوب عـ146دد بتاريخ 08 ماي023.
03	مطلب نفاذ إلى المعلومة صادر عن رئيس منظّمة "أنا يقظ" بتاريخ 06 نوفمبر 2023			⊗		⊗	⊗	عدد الجمعيات التي تم القيام بمهمات تفقّد ومراقبة مشروعية وجدوى تصرّف على حساباتها من قبل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، من2011 إلى 2023.	تولّت الهيئة العليا الردّ على طلب النفاذ بمقتضى مكتوبها عـ290دد بتاريخ 23 نوفمبر 2023.